الاقتصاد الأميركي وأوباما

د. عبد الله رزق
أستاذ محاضر في كلية العلوم الإقتصادية
وإدارة الأعمال في الجامعة اللبنانية

حقق الرئيس الأميركي، باراك أوباما، فوزاً ساحقاً بولاية ثانية، وجاء رد فعل الكثيرين من مؤيديه منفعلاً، واصفين ائتلافه الفائز، والمكون من نساء ليبراليات ورجال محترفين وأقليات عرقية، بأنه (الأغلبية الدائمة) الجديدة في السياسة الأميركية.

هذا وقد وضع «ديفيد اوكسفورد» المستشار الذي وجه أوباما خلال حملتيه الرئاسيتين الناجحتين، علامة صح أمام نصيب أوباما من الأصوات، وهو ٥٦٪ من المعتدلين، و٧٠٪ من ذوي الأصول الإسبانية، و٥٥٪ من النساء، وهذا التوزيع للنسب كان يستهدف التأكيد على أنه يمثل حقاً أميركا اليوم.

وعادة ما يكون من السهل أن تُولِّد الانتصارات في انتخابات اشتد فيها التنافس ما يمثل هذا التفاؤل، وهذا ما عبر عنه «كارل روف» الخبير الاستراتيجي الجمهوري، حين أعيد انتخاب جورج دبليو بوش لولاية ثانية العام ٢٠٠٤، حيث أعلن عمَّا سماه أغلبية اليمين (الدائمة). وقد انهارت تلك الأغلبية بعد ذلك بعامين.

لكنه وبإدراك تام، يمكن القول إن انتخاب باراك أوباما للمرة الثانية قد رسخ له مكانة خاصة في التاريخ، حين حُجز له مقعد الشخصية السياسية التحويلية التي استطاعت أن تفوز بفترة ثانية في مواجهة الظروف الاقتصادية التي كانت عادة ما تفرض هزيمة، وستتحدد امكانية الاعتراف بكونه رئيساً عظيماً أم لا، حسب كيفية تعامله مع تحديات الميزانية والتحديات الاجتماعية العميقة في أميركا.

فأوباما، يواجه مشاكل قريبة مستعصية تتعلق بالميزانية والدخول المنخفضة بالنسبة إلى جزء كبير من الطبقة الوسطى، وكذلك يواجه على الصعيد الخارجي قوة الصين الصاعدة، وشرقَ أوسط غير مستقر، واحتمالَ ظهور ايران المسلحة نووياً، وهذا ما قد يؤدي إلى استدراج الولايات المتحدة إلى صراع مسلح آخر لا ترغب فيه ولا يمكنها تحمل عواقبه.

ومن المفيد هنا ذكر ما جاء على لسان أوباما، أثناء حملته الانتخابية أمام حشد في شيكاغو، فقد قال: «لقد منحتم صوتكم الليلة من أجل اتخاذ اجراءات وليس من أجل الميول السياسية كالعادة، لقد انتخبتمونا لكي نركز على وظائفكم وليس على وظائفنا، وأنا اتطلع للتواصل والعمل مع زعماء من كلا الحزبين لمواجهة التحديات التي لا يمكننا حلها إلا معاً».

وقد ظهر أوباما في حملته وكأنه نصير أسر الطبقة الوسطى الأميركية، التي شهدت ركوداً في الدخل وتدهوراً في ضمان الوظائف خلال ٣٠ عاماً، في الوقت الذي حصلت العولمة فيه وباتت بعض صناعات الولايات المتحدة معرضة لمنافسة رخيصة.

وستكون المواجهة القريبة جداً بين أوباما والجمهوريين حول «المنحدر المالي» أو الانهيار المالي، وهو سلسلة وحالات تخفيض الانفاق والزيادة في الضرائب التي تتمُّ بشكل تلقائي والتي تمَّ تفعيلها في نهاية العام. وسيجمع هذا في حزمة سامة واحدة الاجراءات التي فشل الجانبان في الاتفاق بشأنها خلال العامين الماضيين، ابتداءً من انتهاء مدة بعض التخفيضات الضريبية التي أدخلها بوش منذ عقد، وانتهاءً بالتخفيضات في النفقات المتفق عليها كجزء من الصفقة المعدة لرفع حدود الاقتراض الأميركية في شهر آب (اغسطس) الماضي. ويعتبر الانخفاض الحاد في أسواق الأسهم بعد يوم الانتخاب طعماً سيئاً للثمن الذي لا بد أن يدفع مقابل فشل آخر في التوصل لاتفاق، ووفقاً لتقديرات مكتب الميزانية في الكونغرس، الذي لا ينتمي لحزب من الأحزاب، ستأخذ الاجراءات، إذا تمَّ تنفيذها، عدة نقاط مئوية من إجمالي الناتج المحلي.

وفي ظل وجود اقتصاد عالمي هش، ومع تحرك الصين المثابر من أجل إعادة تنشيط النمو، ومرور جزء كبير من أوروبا بحالة ركود، سيتضاعف التأثير العالمي على حالة الكساد في الولايات المتحدة.

وقد شهدت مجموعة براكس مراحل هامة من التطور، حيث في العام ٢٠١١ بلغ الناتج المحلي الاجمالي للصين[١] حوالي ٧،٣١٩ تريليون دولار، والهند حوالي ١,٨٤٨ تريليون دولار. والبرازيل حوالي ٢,٤٧٧ تريليون دولار، وروسيا ١,٨٥٨ تريليون دولار، في حين بلغ

(١) www.google.com. تطور الناتج المحلي الاجمالي.

الناتج المحلي في جنوب أفريقيا الدولة التي انضمت أخيراً إلى مجموعة براكس، حوالي ٤٠٨ مليارات دولار.

ومع قيام أفريقيا بدور متزايد في التجارة العالمية، يكون لدى أوباما قدرة ضئيلة على المدى القصير لوقف هذا الاتجاه .

إن سياسة الميزانية التي وقَّع عليها أوباما أثناء الحملة والتي تضمن رفع الضرائب المفروضة على الأغنياء، لن تتناول في ذاتها حالات القصور في الميزانية على صعيد الدولة، ولكن التصادم القادم بين الرئيس والجمهوريين حول القضية سيحدد شكل أرض المعركة المخصصة للمعارك المالية المستقبلية.

وسيكون المقياس الحقيقي لنجاح أوباما، هو كيفية تعامله مع التحديات طويلة الأجل الخاصة بالميزانية، وفي المقام الأول «ميديكير» برنامج التأمين الاجتماعي الذي يوفر الرعاية الصحية لكبار السن والشباب ذوي الإعاقة، وبرنامج لاميديكان الذي يمول الرعاية الصحية المقدمة للفقراء في قلب شبكة الأمان الأميركية. ويُعتبر اصلاح هذين البرنامجين البطاقة الفصل في يد أوباما عندما يتعلق الأمر بانتزاع تنازلات من الجمهوريين بشأن الضرائب.

التحديات المقبلة

إن ضمان الاستمرارية بالاقتصاد الأميركي الذي ما زال ضعيفاً بعد الأزمة، هي من أولى المهمات التي كانت وما زالت مطروحة أمام الرئيس المنتخب لولاية ثانية. صحيح أن الوضع الاقتصادي الآن أقل مأساوية مما كان عليه أثناء الانتخابات الرئاسية في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨، حين غرقت البلاد في حالة الانكماش، إلا أن تطلعات الأميركيين تبقى كبيرة.

وقد أفاد استطلاع للرأي أجرته محطة CNN لدى الخروج من صناديق الاقتراع، أن المواضيع الاقتصادية حسمت خيار ٦٠٪ من الناخبين. فالنمو الاقتصادي (٢٪ في الفصل الثالث للعام ٢٠١٢) ما زال ضعيفاً جداً ليسمح بتراجع حقيقي للبطالة التي بلغت نسبتها في تشرين الأول/أكتوبر، كما أجمعت (المصادر المختلفة)، ٧,٩٪ أي أكثر من مستواها في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩، عندما تسلم أوباما مهامه، وذلك بدون احتساب ملايين العاطلين عن العمل المحبطين الذين لا تشملهم الاحصاءات.

والتقدم البطيء النمو الذي يعتمد بشكل استثنائي على دعم البنك المركزي (الاحتياطي الفيدرالي) مهدد أيضاً بعقبتين ماليتين سيتعيَّن إزالتهما على المدى القصير.

- العقبة الأولى: تتمثل بالمنحدر المالي إثر الانهيار المالي، الذي أشرنا إليه، وهو يهدد البلاد بحلول نهاية العام مع انتهاء مدة سريان قوانين وإجراءات محددة، إذ إنه في حال لم يتوصل الكونغرس إلى اتفاق على اجراءات جديدة، فإن حزمة من الزيادات الضريبية وتخفيضات النفقات العامة ستدخل حيز التنفيذ بشكل تلقائي اعتباراً من بداية كانون الثاني/يناير، مما قد يؤدي إلى اغراق الاقتصاد مجدداً في حالة الانكماش.
- العقبة الثانية: والتي تتوقف أيضاً على الكونغرس الأميركي، وهي تتعلق برفع سقف الدين العام، فلكي تتمكن الدولة الفدرالية من مواصلة العمل ولا تجد نفسها في تخلف عن الدفع، فسيتعيّن زيادة سقف الدين خلال الفصل الأول من العام ٢٠١٣ على أبعد تقدير.

ويتضح من خلال قراءة ميزان القوى في الكونغرس، أن الأمر ما زال على حاله كما كان قبل الانتخابات، وسيضطر المعسكر الديمقراطي إلى التفاهم مع الجمهوريين الذين يحظون بالغالبية في مجلس النواب للعمل على تفادي تكرار أخطاء صيف ٢٠١١، حيث تسبب عدم توصل الجانبين إلى تفاهم قبل اللحظة الأخيرة بخسارة الولايات المتحدة لتصنيفها الائتماني «AAA» لدى وكالة التصنيف «ستاندرد أن بورز».

وكذلك أمر «المنحدر المالي»، حيث على الكونغرس أن يتوصل إلى تسوية تسمح بتفاديه ولو جزئياً، مع احتمال أن تكون هذه «التسوية» مؤقتة، مما يدفع بالمسألة الأشمل أي ضبط الدين العام الضخم (١٦,٢ تريليون دولار) وبالتالي خفض عجز الميزانية، إلى الاحتمالات السيئة.

ويناشد رئيس الاحتياطي الفدرالي «بن برنانكي»، منذ أكثر من سنتين، أعضاء الكونغرس على التفاهم سريعاً على خطة ذات مصداقية من أجل تصحيح المالية العامة، وإلا قد تفقد البلاد، برأيه، ديناميتها وقدرتها التنافسية.

ومن بين التحديات الكبرى الأخرى التي تنتظر «أوباما» أيضاً، وعدان قطعهما في ولايته الأولى ولم يتحققا، وهما إصلاح الضريبة على الشركات وتمويل السكن، وعليه أيضاً أن يتفاوض بشأنهما مع الجمهوريين.

كذلك على الولايات المتحدة أن تتقدم باتجاه إعادة التوازن الذي وعدت به شركاءها في مجموعة العشرين بهدف التخفيف من تبعية النمو الاقتصادي لاستهلاكها الداخلي. وبالرغم من جهود الحكومة لزيادة الصادرات الأميركية، فإن حصة نفقات الأسر في إجمالي الناتج الوطني للولايات المتحدة لم تنخفض، بل ارتفعت قليلاً قياساً إلى العام ٢٠٠٨ وما زالت تفوق ما نسبته ٧٠٪.

إذن، إن وضع الاقتصاد الأميركي حالياً هو في صلب الرهانات والتحديات التي يواجهها الرئيس أوباما. لكن هذه الرهانات والتحديات، تُطرح في اقتصاد يعتبر القوة الاقتصادية الأولى في العالم. فما هي عوامل القوة لهذا الاقتصاد حتى الآن؟

عوامل قوة الاقتصاد الأميركي

١- أول قوة زراعية في العالم: تساهم الولايات المتحدة الأميركية بحصص مرتفعة من الانتاج العالمي للحبوب (القمح، الذرة، الشعير والأرز)، والمزروعات الصناعية (الصويا، القطن، الشمندر، قصب السكر) وبعض أنواع الخضار والفواكه، وتمتلك قطيعاً مهماً من المواشي. فهي تعتبر المنتج الأول عالمياً للقمح والصويا والذرة، ويتمركز نشاطها الزراعي في السهول الكبرى (الوسطى) التي تعتبر أكبر مجال زراعي في العالم، إلى جانب المناطق الساحلية في شرق وغرب وجنوب البلاد.

٢- أول قوة صناعية في العالم: تحتل الولايات المتحدة مراتب متقدمة جداً في مختلف الصناعات، سواء منها الأساسية أو التجهيزية والاستهلاكية، ومن بين هذه الصناعات، صناعة الصلب والسيارات، والصناعة الكيماوية، والصناعات العالية كالإلكترونيات والمعلوماتيات والطائرات ومعدات غزو الفضاء.

٣- المكانة الأولى في التجارة والخدمات: تحتكر الولايات المتحدة ما يقارب خمس التجارة العالمية، وتعتبر أول مصدر ومستورد عالمي، ويشكل قطاع التجارة والخدمات الجزء الأكبر من الناتج المحلي العام، وتتعامل الولايات المتحدة مع مختلف دول العالم، خصوصاً دول القارة الأميركية ودول آسيا وأوروبا الغربية، وتغلب المنتجات الصناعية على الصادرات والواردات الأميركية.

٤- أول مستثمر في العالم: تعد الولايات المتحدة أول مستثمر خارجي في العالم، وتتمركز استثماراتها في أوروبا وأميركا اللاتينية وآسيا وكندا، وفي الوقت نفسه تعتبر أول بلد في العالم مستقطب لرؤوس الأموال الاجنبية.

٥- أهم مؤهلات طبيعية وبشرية: تستفيد الولايات المتحدة من ظروف طبيعية ملائمة، تتمثل في غلبة السهول والمنخفضات المتمركزة في وسط وشرق البلاد، مع تربة خصبة وتنوع مناخي، هذا إضافة إلى أطول شبكة نهرية في العالم متمثلة في نهر المسيسيبي وروافده. لذلك كله تستفيد الصناعة من وفرة الثروات الطبيعية، فالولايات المتحدة من أهم الدول المنتجة لمصادر الطاقة كالفحم الحجري والبترول والغاز الطبيعي والمعادن

كالحديد والنحاس والفوسفات. لكنها تلجأ للاستيراد تلبية لقوة التصنيع. وتعتبر الولايات المتحدة صاحبة ثالث أكبر تجمع سكاني في العالم بفضل استقبالها للمهاجرين، خاصة الكادرات العليا. مما ينتج وفرة في اليد العاملة وقوة للسوق الاستهلاكية.

٦- عنوان للبحث العلمي والتقدم التكنولوجي: يقوم النظام الاقتصادي الأميركي على ثلاثة مبادئ هي: الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج، والمنافسة الحرة، واعتبار الربح المحرك الرئيسي لعملية الانتاج. وتتلخص ميزات النظام الرأسمالي الأميركي بالنقاط الآتية:

- تركيز رأسمالي (أفقي وعامودي) مما أدى إلى ظهور مؤسسات قوية، من أبرزها التروستات[١] وكونكلوميرا[٢] والهولدنغ[٣].
- تدخل محدود للدولة في الاقتصاد، لا يبرز إلا في أوقات الأزمات.
- التجديد المتواصل المعتمد على البحث العلمي والتكنولوجي، بالإضافة إلى ضخامة الاستثمارات وتشجيع الاستهلاك.
- تتداخل الزراعة مع القطاعين الثاني والثالث، وتستخدم في القطاعات الثلاثة التقنيات والأساليب الحديثة.

٧- دور كبير للشركات المتعددة الجنسية: تمتلك الولايات المتحدة الأميركية شركات عملاقة تستثمر أموالها في مختلف بلدان العالم، تعرف باسم الشركات المتعددة الجنسية. تكرس هذه الشركات هيمنة الولايات المتحدة على الاقتصاد العالمي، وتضمن لها تسويق المنتجات الصناعية وتزويدها بالمواد الأولية.

٨- بنية تحتية جاهزة ومتطورة: حيث تتفوق الولايات المتحدة بأطول شبكة مواصلات في العالم، تتميز بتنوعها من مواصلات برية (طرق وسكك حديد) إلى مائية (بحرية ونهرية) وجوية. هذا إضافة إلى شبكة أنابيب نفط وغاز طبيعي، وشبكة مواصلات سلكية ولاسلكية متطورة جداً.

هذه الإمكانات والطاقات في الاقتصاد الأميركي، لم تحُلْ دون الدخول في أزمة ما زالت تتردد نتائجها على محيا النشاط الاقتصادي وفي القطاعات المختلفة، مما طرح تحديات أساسية للمرحلة القادمة، كنا قد أشرنا اليها فيما سبق، وهذه التحديات ناتجة عن مشكلات ما زال يعانيها الاقتصاد الأميركي.

---

(١) التروست: شركة ضخمة ناتجة عن اندماج عدة شركات.

(٢) الكونكلوميرا: تجمع صناعي ضخم كبير لشركات متنوعة الإنتاج.

(٣) الهولدنغ: مؤسسة مالية تمتلك غالبية أسهم عدة شركات مختلفة التخصصات.

أسباب مشكلات الاقتصاد الأميركي؟

في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨ تخطت الأزمة المالية حدود التوقعات المتفائلة لمراكز البحث والاستقصاء المعلوماتي بعواقبها الخطيرة على اتجاهات النمو في الاقتصاد الأميركي والعالمي، فلوقت قريب من ذاك التاريخ، وفرت المعلومات والمعطيات لمراكز البحث والاقتصاديين، أساساً لتوقع فترات أطول من الازدهار. حتى بدا وكأن زمن الأزمات المؤلمة قد انتهى، فما عادت دعاوى تراجع الاداء الاقتصادي في بعض القطاعات كافية لتصور ما يمكن أن يحصل للاقتصاد الأميركي مستقبلاً. وعندما حلت الأزمة أصيب كل من قطاعات الأعمال والمستهلكين بالصدمة القاسية.

إن عودة متأنية إلى تاريخ الأزمات الاقتصادية في الولايات المتحدة وأوروبا تقدم لنا تفسيراً للتراجعات والأزمات الاقتصادية، وتمثل أساساً لتقدير اتجاهات آلية عمل الاقتصاد الرأسمالي عامة، باعتباره اقتصاداً (للربح والائتمان) يُعدّ الخطى للتحول إلى نظام اقتصادي جوهره هيمنة رأس المال النقدي وتقلص حركة السلع والخدمات (تقلص دور الإنتاج المادي)، لا بل هيمنة مطلقة لتدفقات رؤوس الأموال النقدية وما يرافقها من تقلبات بأسعار الفائدة، بحيث تصبح النافذة الوحيدة التي يرى الاقتصاد الرأسمالي نفسه من خلالها، كما وينظر عبرها الآخرون.

أشار اقتصاديون إلى هذه الظاهرة فأسموها بظاهرة صعود الاقتصاد الرمزي، حيث سمح التقدم التكنولوجي في وسائل الاتصالات والمعلومات، وتصاعد وتائر العولمة بأوجهها المختلفة بدءاً من تسعينات القرن الماضي، بحصول الانفصال في حركتي رأس المال النقدي ورأس المال الحقيقي الذي أذن بتقليص فاعلية الادوات التقليدية في ضبط حركة الاقتصاد. وبالتالي، تراجع الدور الذي تمثله آليات الاقتصاد الإنتاجي في تقرير اتجاهات التطور الاقتصادي على نحو ما كانت قد مرت به الأنظمة الرأسمالية قبل هذا. فقد تنامت قيمة رأس المال الرمزي بمعدل قُدِّر بأربعة أضعاف معدل الاقتصاد الحقيقي بفضل تضخيم قيمة السندات والأسهم والسلع، فيما اصبحت المشتقات المصدر الرئيس لتوليد موجات متتالية من الأصول المالية بناءً على أصل. وعلى هذا صار العالم بإزاء صورة لاقتصاد لا يعتمد على العمليات الانتاجية، بل تُقرِّر مصيره تقلبات أسعار الأسهم والعملات بمعزل عن تأثير الاقتصاد الحقيقي.

من المستحسن هنا، ونحن في معرض تشريح دواعي الأزمات الحقيقية، أن تستذكر ما ذهب إليه «فريدمان» حول استقرار الطلب على النقود عبر الزمن، وما جاء به اقتصاديون

آخرون من أن النقود تقف وراء كل الأحداث غير المريحة في الاقتصاد، باعتبارها صلة الوصل بين ما هو حقيقي وما هو مالي. فيما أكد الاقتصادي الأميركي «ستيغليتز» (حامل جائزة نوبل للعام ٢٠٠١) على الارتباط الوثيق للأزمات المالية بالتوسع المفرط في مجال بعينه من الأصول الاقتصادية.

بدءاً من سنوات الثمانينات من القرن الماضي، اعتمدت الدول المتقدمة سياسات دعم الطلب الكلي باستخدام فوائض الائتمان. ومع بداية الألفية الثالثة، تحمل المستهلكون وقطاعات الأعمال تبعات سياسة دعم نمو الانتاج بوساطة الطلب المتضخم، مما جعل آلية النمو من خلال الأعمال غير مجدية. وما إن حدثت أزمة (٢٠٠٠ – ٢٠٠٣) حتى سمحت حكومات تلك الدول بانخفاض أسعار الفائدة الأساسية حتى وصلت إلى أدنى مستوياتها. وكانت النتيجة هي حصول ما اصطلح عليه بالفقاعة في المجال الأكثر قبولاً لدى الأفراد (العقارات)، وحدثت تلك الفقاعة التي سميت بفقاعة الرهن العقاري في الولايات المتحدة الأميركية كون ذلك يمثل أكبر مصدر للإقراض والاقتراض. وفي الوقت الذي كان من المفترض أن يدرك القائمون على صنع السياسة الاقتصادية أن الرهون العقارية هي رهون خطرة في حال انخفاض قيمها لأي سبب كان، فهذا لم يحصل، حيث كان التوسع في الإقراض الشغل الشاغل لمسؤولي السياسة المصرفية، وكان هذا سبباً كافياً لتلك المصارف لأن تجد مخارج تمويلية تسهل لها نهج التوسع بالإقراض، حتى توصلت إلى استخدام ما سمي بالمشتقات المالية التي هيأت الأرضية الملائمة لتوليد موجات متتالية من الأصول المالية، ومن ثم فتحت الباب أمام تعزيز المضاربات في البورصات وفي أسواق العقارات، باعتبار أن المشتقات المالية تعتبر من أرقى أشكال الرأسمال الرمزي. وحسب بيانات بنك التسويات الدولية، فإن قيمة كل المشتقات المالية في السوق العالمية عشية الأزمة بلغت ٦٨ تريليون دولار، بينما بلغ حجم الناتج المحلي الاجمالي للعالم ٦١ تريليون دولار، وهذا ما يشير بدقة إلى الانفصال بين عالمي الاقتصاد الحقيقي والاقتصاد النقدي.

من الطبيعي في هذا المناخ أن تؤدي فوائض السيولة إلى زيادة الطلب وتوسيع قدرة المصارف على الإقراض، وخصوصاً الطويل المدى، حيث تزايدت أرباح المصارف في ظل عدم خضوعها لرقابة البنك المركزي، وعدم وجود تشريعات وقوانين تحدد حقوق وواجبات كل من الدائنين والمدينين. لذلك كان لا بد أن تختل العلاقة لصالح الجهات الدائنة، وهي بنوك الإقراض والاستثمار. وعليه فإن ما حصل في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨، إنما هو صورة معبرة لطبيعة الاختلال الهيكلي في الاقتصاد الأميركي.

الاختلال الهيكلي

في الغالب تعمد الحكومات في الدول المتقدمة خلال الأزمات، لمواجهة أزماتها المالية، إلى التدابير التقليدية، من قبيل قيام البنوك المركزية، في مواجهة حربها على المضاربة، بطرح كميات من احتياطاتها من أجل استعادة الثقة بعملاتها المحلية. غير أن مثل هذه التدابير لا تبدو كافية لمعالجة الأمر إن لم تتضمن خطوات ملموسة باتجاه ضبط حركة أسعار الفائدة أو حجم القروض أو الديون الحكومية، والتحسب من الصدمات الخارجية وتأثيراتها على اتجاهات النمو الاقتصادي، لاسيما في اقتصاد يواجه اختلالات هيكلية وعجز دائم في موازين مدفوعاته، مما يفاقم من فرص فشل التدابير المتخذه عبر الآليات المالية والنقدية، تماماً كما هو شأن الاجراءات التي تعالج نقاط الضعف في البنية المادية للاقتصاد، وبالذات الاختلال القائم ما بين درجة التصنيع وبين انخفاض قدرة الاقتصاد على الادخار، وازدياد معدلات الاستهلاك بمستوى أكبر مما يقع تحت تصرف الأفراد من مداخيل.

لقد وجد بعض الاقتصاديين أن الاختلالات الهيكلية في الاقتصاد الأميركي قد تتحول (أو أنها قد تحولت أحياناً) إلى محفزات أساسية لديناميكية التحولات في النظام المالي العالمي. فالاختلال الهيكلي الرئيس هو عجز ميزان المدفوعات الأميركي الذي يتزامن مع عجز متزايد في موازين المدفوعات الأوروبية وفائض في موازين المدفوعات في الأسواق الناشئة. والظاهر من ذلك، أنه بفعل قوة عولمة رأس المال، تنتقل الموارد المالية من الدول الأكثر غنى إلى الدول الأكثر فقراً، وفي مجرى عملية الانتقال هذه يتحرك رأس المال من البلدان التي تتمتع بمستويات عالية من الدخل وذات القيمة الحقيقية المرتفعة لعملاتها، إلى البلدان التي تتصف بوضع مغاير، والأمر لا يتوقف عند هذا الحد، بل يتخطاه إلى اشكالية الاختلال الهيكلي على المستوى العالمي.

إن الاختلال هذا، غالباً ما يترافق واختلال داخلي. ففي الولايات المتحدة عرف عن الأميركيين توجههم في العادة نحو توظيف رساميلهم في العقارات بسبب تدني معدل الادخار، وهذا يعني، من الوجهة العملية، ان الاقتصاد الأميركي يتحول إلى اقتصاد (مقترض). في حين نجد الصين في مقدمة الدول (المقرضة) التي تتعامل مع الولايات المتحدة الأميركية وتصدر لها ما نسبته ٢١٪. والنتيجة الظاهرة، أن الصين تصبح نظاماً اقتصادياً قادراً على تمويل معظم استثماراته من الدخول المتراكمة. ومن هنا، يبدو أن الجانب الآخر للمشكلة في الاقتصاد الأميركي لا يتمثل في الاعتماد على الائتمان في إدارة الطلب الكلي الذي لم يعد

أمراً قائماً بالتمام، بل بالإفراط في فائض السيولة الذي ينشأ عن الإفراط في الاعتماد على المدخرات الاجنبية القادمة بشكل أساسي من الصين واليابان، فضلاً عن ازدياد معدلات الانفاق الاستهلاكي بأكثر من الامكانات الفعلية للدخول الحقيقية للأميركيين. فقد اتضح أن الأميركيين يميلون إلى الاستهلاك أكثر وإلى الادخار بدرجة أقل (١٣٪) سنوياً، الشيء الذي يقوي من نزوع الاقتصاد الأميركي نحو الاقتراض من الخارج. وفي ضوء ما سبق، تميزت خارطة الاختلالات العالمية المتشكلة بالتطورات الآتية:

١- إن الرصيد الايجابي المتراكم لموازين المدفوعات في الدول الناشئة خلال المدة ٢٠٠٢ -٢٠٠٧ كان استثنائياً، وتزامن مع نمو للرصيد الايجابي لموازين المدفوعات الذي شهدته البلدان المصدرة للنفط، فيما كان ذلك يعني بدهياً أن يكون العجز في موازين المدفوعات للدول المستوردة للنفط كبيراً جداً.

٢- بما أن الولايات المتحدة في الثمانينات ونهاية عقد التسعينات من القرن الماضي، عانت من العجز في موازين مدفوعاتها، فإن هذا جعل مردودات الأسهم عالية، مما يعني دفع رؤوس الأموال الخاصة للانسياب باتجاه الولايات المتحدة في عقد الثمانينات من القرن المذكور، حيث تمتع الاقتصاد الأميركي بالقدرة على جذب الاستثمارات بسبب أسعار الفائدة المرتفعة وتعاظم قيمة الدولار الأميركي، وشهدت التسعينات منه تنامياً لأسعار القطع للدولار الأميركي في البورصات الأميركية.

أما ما حصل في الأزمة الأخيرة من عجز، فإنه لم يكن مرتبطاً بتدفق رؤوس الأموال الخاصة إلى السوق الأميركية، وانما ارتبط بالنشاطات الاستثمارية في البلدان الأخرى مقارنة بربحيته في الاقتصاد الأميركي. فالصين، على سبيل المثال، وجدت في استثمار فوائض ميزانها التجاري في الولايات المتحدة وسيلة لتحقيق ميزتين تنافسيتين، تمثلت الأولى في تجنب ارتفاع معدلات التضخم في حال إنفاق الفوائض هذه في الداخل، والثانية تجسدت في تعزيز موقع العملة الوطنية (اليوان) في مواجهة الدولار الأميركي.

٣- تتم تغطية العجز في الاقتصاد الأميركي بالتمويل من خلال زيادة احتياطي العملات الصعبة في البلدان الناشئة، ومن هنا فإن شراء التزامات الخزينة الأميركية من قبل مراكز وبيوتات الصيرفة العالمية ضرورة قصوى لإسناد العجز الأميركي. ومن أبرز الاختلالات الهيكلية في الاقتصاد الأميركي هي المديونية العالية.

الدين العام الأميركي

عند نهاية إدارة كلينتون في العام ٢٠٠١، كان الدين العام الأميركي حوالي ٥,٩ تريليون دولار، ومنذ ذلك الحين رفع الكونغرس سقف الدين ١٣ مرة ليصل في ٣٠ أيلول/سبتمبر ٢٠١٢، بالتحديد، إلى ١٦,٨ تريليون دولار أي ١٠٢,٥٪ من الناتج المحلي الأميركي، الذي بلغ في الوقت نفسه ١٥,٨ تريليون دولار[١].

كما أن معدل زيادة الدين العام بلغت ١٠٠ مليار دولار في الشهر، وبلغت دفعات الفائدة عليه حتى أيلول/سبتمبر ٢٠١٢ حوالي ٢٦٠ مليار دولار عن العام ٢٠١٢. هذا وقد توزع حملة السندات الحكومية الأميركية على الشكل الآتي[٢]:

- ٥,٤ تريليون دولار، لصالح حكومات أجنبية، ومنها (الصين ١،١٥ تريليون، اليابان ١,١ تريليون).
- ١,١ تريليون دولار، لصالح سماسرة، شركات، أفراد.
- ١,٧ تريليون دولار، لصالح صناديق التقاعد، صناديق الاستثمار المشترك، وحكومات الولايات، المصارف التجارية وشركات التأمين).
- ١,٧ تريليون دولار، لصالح مقرضين آخرين.

كيف تطور هذا الدين؟ وما هي أسبابه ودوافعه؟

منذ عام ٢٠٠٠، حيث استطاع الاقتصاد الأميركي أن يحقق فائضاً في الميزانية الأميركية بلغ ٨٦,٤ مليار دولار[٣]، والدين العام الأميركي في تصاعد حاد لدرجة أنه أصبح مثار قلق في أنحاء العالم كافة.

فمع نهاية رئاسة بيل كلينتون للولايات المتحدة، كان من الواضح أن اجمالي الدين العام الأميركي ينمو بمعدلات متناسقة. ففي العام ١٩٩٥ تزايد إجمالي الدين العام الأميركي بنسبة ٦٪ تقريباً (٤,٩ تريليون دولار)، وبدءاً من ذلك العام أخذ النمو في إجمالي الدين العام يتراجع على نحو سريع حيث اقتصر على ٠,٤٪ فقط العام ٢٠٠٠، وبدا واضحاً أن الولايات المتحدة في طريقها للسيطرة على النمو في دينها العام الذي مثل حينها حوالي ٥٧٪ من ناتجها المحلي الاجمالي.

---

(١) Department of the treasury congressional 13 budget office.w.h.

(٢) المصدر السابق.

(٣) الاقتصادية الالكترونية – محمد ابراهيم السقا.

عندما تولى جورج بوش الابن زمام الأمور، ووقعت أحداث سبتمبر ٢٠٠١ وما تلاها من تطورات، عاد النمو في إجمالي الدين العام الأميركي إلى التسارع، بحيث أخذ معدل النمو في الدين العام يخرج عن النطاق المعقول. وكما قلنا، كان إجمالي الدين العام في العام ٢٠٠١ حوالي ٥,٩ تريليون دولار، أي ٥٦٪ من الناتج المحلي الإجمالي. ومع إعلان الحرب على أفغانستان تزايد الدين العام بنسبة ٧,٤٪. ومع إعلان الحرب على العراق في العام ٢٠٠٣ تصاعد الدين العام مرة أخرى بنسبة ٩,١٪. وعلى مدى الفترة من ٢٠٠١ حتى ٢٠٠٧، أخذ إجمالي الدين العام الأميركي في التزايد حتى بلغ ٨,٩ تريليون دولار في العام ٢٠٠٧، أو ٦٤٪ من الناتج المحلي الاجمالي، وبمعدل نمو سنوي ٧,٦٪ في المتوسط.

ومع انطلاق أزمة الرهن العقاري وما تلاها من أزمة اقتصادية حادة، أخذ معدل النمو في إجمالي الدين العام الأميركي يأخذ بعداً آخر لم يبلغه من قبل. فخلال السنوات ٢٠٠٨ إلى ٢٠١٠ بلغ متوسط معدل النمو السنوي لهذا الدين حوالي ١٥,٥٪. ومع نهاية العام ٢٠١٠ وصل إجمالي الدين إلى ١٣,٧ تريليون دولار، أي ٩٥٪ من الناتج المحلي الاجمالي. وحتى أيلول/سبتمبر ٢٠١٢ بلغ ١٦,٢ تريليون دولار، أي ١٠٢,٥٪ من الناتج المحلي الإجمالي.

ومما تجدر الإشارة إليه، أن هذه ليست المرة الأولى التي ترتفع فيها نسبة الدين العام إلى الناتج وتتجاوز حاجز الـ ٩٠٪، ففي أعقاب الحرب العالمية الثانية ارتفعت نسبة الدين العام إلى الناتج من ٥٢,٤٪ في العام ١٩٤٠ إلى ١٢١,٧٪ في العام ١٩٤٦، لتأخذ بعدها النسبة بالتراجع حتى بلغت ٣٢،٥٪ في العام ١٩٨١، أي أن الاقتصاد الأميركي استطاع التعامل مع هذا المستوى الضخم من الدين إلى الناتج، وعادت الأمور إلى نصابها مرة أخرى.

هناك عاملان أساسيان يقفان وراء تصاعد الدين العام الأميركي في السنوات الأخيرة:

الأول: جهود الانقاذ التي قامت بها الحكومة الأميركية لمحاولة الخروج من الأزمة، والتي أخذت أشكالاً عدة، منها حزم للتحفيز المالي والتحفيز النقدي وبرامج الدعم، وقد قدرت بعض التقارير تكلفة الانقاذ بأكثر من ٢٣ تريليون دولار، وهي تقديرات ربما تكون مبالغاً فيها.

الثاني: هو الانفاق على الدفاع، حيث يلعب الانفاق على الدفاع دوراً مهماً في نمو الدين العام الأميركي، ففي العام ١٩٨٥ بلغ الانفاق على الدفاع في الولايات المتحدة نحو ٦٪ من الناتج المحلي الاجمالي. ومع نهاية الحرب الباردة تراجع هذا الانفاق حتى بلغ ٣٪ فقط من الناتج المحلي الاجمالي في العام ٢٠٠٠. لكنه وبعد أحداث ١١ سبتمبر، عاد الإنفاق على الدفاع ليمثل عبئاً متزايداً على الميزانية الأميركية، خصوصاً لجهة تمويل الحروب على

العراق وأفغانستان، فأخذ بالتزايد ليصل إلى ٦ , ٤٪ من الناتج في العام ٢٠٠٩. وعلى الرغم من أن الانفاق على الدفاع يعد اليوم أقل من معدلاته التاريخية كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، إلا أنه أصبح يشكل أحد أهم جوانب الضغط على عجز الميزانية، ومن ثم على معدل نمو الدين العام.

وبهذا الحجم للدين العام، ومتطلبات الانفاق التي ما زالت قائمة، ستخاض معركة أخرى، كما أوضحنا، بين أوباما والكونغرس الأميركي من أجل رفع سقف الدين العام مرة أخرى، علماً أن طبيعة المواجهة التي حدثت في أغسطس ٢٠١١، تركت آثاراً كبيرة، خصوصاً لجهة إعادة تصنيف الدين الأميركي من (AAA) إلى (+AA). وعلى هذا الأساس، وباحتمالات معينة في المواجهة، هل هناك سيناريو تقرر فيه الحكومة الأميركية التوقف عن خدمة دينها العام؟.

الإجابة المبدئية، أن احتمال ذلك شبه منعدم تقريباً، وذلك لأن الدين العام الأميركي مقدم بالدولار وليس بأية عملة أخرى، والولايات المتحدة ليست اليونان، مثلاً، التي لا تستطيع طبع اليورو لخدمة دينها العام. الحكومة الأميركية لديها احتكار حق إصدار الدولار الأميركي، لذلك تستطيع بسهولة طباعة عملة بغرض خدمة الدين. لكن لجوء الولايات المتحدة إلى هذا الخيار أمر سيئ جداً بالنسبة لها، يسبب معدلات تضخم ستتصاعد، ويقلل مستويات الاستثمار، ومن ثمَّ فإنَّ معدلات النمو والمسؤولية الاقتصادية لأكبر اقتصاد في العالم، تستبعد تماماً مثل هذا الخيار، ويبقى خيار التفاوض مع الكونغرس لرفع سقف الدين، لتأمين خدمته ومتطلبات الانفاق.

هذه المشكلات الهيكلية في الاقتصاد الأميركي، أين تقع وفي أية ظروف يعيشها الاقتصاد العالمي؟

صحيح أن الولايات المتحدة لا تستطيع أن تحدد مستقبل الاقتصاد العالمي وحدها، لكن المسار الذي تسلكه أميركا يشكل أهمية عالمية كبرى، نظراً لكون اقتصادها هو الأضخم على مستوى العالم، ولأنه ما زال محتفظاً بقدر كبير من النفوذ على مؤسسات، مثل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي ومجموعة العشرين، ولا تزال الأفكار الأميركية تؤثر على المناقشات السياسية والتدابير الاقتصادية في مختلف أنحاء العالم. لهذا، فإن السؤال عن واقع الاقتصاد العالمي اليوم، يحتل أهمية واضحة للإحاطة بالخيارات الاقتصادية الأميركية المقبلة.

آفاق الاقتصاد العالمي اليوم

يترنح الاقتصاد الدولي نحو حافة مرحلة رئيسة أخرى من الانكماش، إذ انخفض ناتج النمو بصورة كبيرة خلال العام ٢٠١١، وكان هزيلاً في العام ٢٠١٢، ومن المتوقع أن يكون كذلك في العام ٢٠١٣ [١].

إن المشاكل الاقتصادية التي يعاني منها الاقتصاد الدولي متعددة ومتشابكة، وتتمثل في التحديات العاجلة التي تفرضها صيغ التعامل مع الأزمة المستمرة في التوظيف وفي تضاؤل آفاق النمو الاقتصادي، فما كان سارياً في العام ٢٠١١ استمر في العام ٢٠١٢، خصوصاً لدى الدول المتقدمة، وبقيت معدلات البطالة مرتفعة في حدود الـ ٩٪، والمداخيل في حالة ركود، وقد تباطأ الانتعاش الاقتصادي في الأجل القصير بسبب غياب الطلب الكلي. ومع تزايد أعداد العاطلين عن العمل لمدة طويلة، ستعاني أيضاً آفاق النمو الاقتصادي في الأمد المتوسط بسبب الآثار الضارة لذلك على مهارات وخبرات العمل[٢].

يُعدُّ التباطؤ السريع للنمو الاقتصادي سبباً ونتيجة في الوقت نفسه، سبباً لأزمة الديون السيادية في منطقة اليورو، ونتيجة للمشاكل المالية لدى مناطق أخرى. فقد ساءت أزمة الديون السيادية في منطقة اليورو خلال العام ٢٠١١، واستمرت بالتصاعد خلال العام ٢٠١٢، وفاقم هذا من حالة الوهن القائم في القطاع المصرفي. وبالرغم من الخطوات الجريئة التي حاولت القيام بها حكومات منطقة اليورو بغية التوصل إلى حلول منظمة لمشكلة ديون اليونان، فإن الوضع تفاقم في العام ٢٠١٢، وقوبلت الخطوات الجريئة في سياسة التقشف والتدابير المالية الأخرى باستمرار حالة الاضطراب في سوق المال، وتزايدت المخاوف بشأن العجز عن الوفاء بالتزامات الديون لدى بعض الاقتصادات الأكبر داخل اليورو، وبصفة خاصة اسبانيا وايطاليا. طبعاً، يعد الاقتصاد الأميركي والاقتصاد الأوروبي أكبر اقتصادين على المستوى الدولي، وهما متشابكان بدرجة كبيرة، لذلك يمكن للمشاكل التي تواجههما أن تغذي بعضها البعض الآخر، وأن تؤدي إلى حالة الركود في الاقتصاد الدولي مرة أخرى، عندئذ ستتأثر الدول النامية.

هناك فرضيات متفائلة للعام ٢٠١٣، ترى أن نسبة النمو المتوقعة قد تصل إلى ما يقارب ٣،٢٪. لكن هذه الفرضيات تتضمن احتواء مشاكل المديونية السيادية في إطار اقتصاد واحد، أو في عدد محدود من الاقتصادات الأوروبية الصغيرة، وكذلك حل تلك المشاكل بصورة منظمة إلى حد ما.

هذا ويُظهر الجدول الآتي، حالة الضعف العامة والتوقعات غير الواضحة لمستقبل الاقتصاد الدولي.

---

(١) الأمم المتحدة، حالة وأفاق اقتصاد العالم ٢٠١٢، الملخص التنفيذي.
(٢) المصدر نفسه.

جدول رقم (١)

الناتج الإجمالي العالمي (بالنسبة المئوية)[١]

السنة	الناتج٪
٢٠٠٦	٤،١
٢٠٠٧	٤
٢٠٠٨	١،٤
٢٠٠٩	-٢،٣
٢٠١٠	٤،٠
٢٠١١	٢،٨
٢٠١٢	٢،٦
٢٠١٣[*]	متفائل ٣،٢، متشائم ٢،٢

المصدر: إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية للأمم المتحدة ومشروع لينك.

فمن المسلم به أن المصاعب الاقتصادية لدى العديد من الدول المتقدمة تشكل عاملاً رئيساً في تباطؤ النمو على المستوى الدولي، حيث تعاني أغلب الاقتصادات المتقدمة من مشاكل تعد من بقايا الأزمات المالية الدولية. وفي هذا السياق، تباطأ النمو لدى الولايات المتحدة بصورة ملحوظة خلال العام ٢٠١١، وكان معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي أكثر ضعفاً خلال العام ٢٠١٢، ووفقاً لفرضيات تصور خط الأساس، من الممكن أن يحدث انكماش طفيف خلال الجزء الأول من العام ٢٠١٣. فقد كانت الولايات المتحدة الأميركية على حافة إشهار إفلاسها والعجز عن سداد التزامات ديونها خلال شهر أغسطس من العام ٢٠١١ بسبب حالة انسداد سياسي. وقد تؤدي الآفاق المستقبلية غير الواضحة في هذا الإطار إلى تزايد هشاشة القطاع المصرفي، وتتسبب بالتالي في استمرار حالة الضعف القائمة في الإقراض لقطاعي الأعمال والاستهلاك. كما تباطأ النمو بشدة في منطقة اليورو منذ بداية العام ٢٠١١ (كما أسلفنا القول)، وانهارت الثقة وفقاً لما عكسته العديد من المؤشرات والمعايير المتنوعة المعنية بالمعنويات الاقتصادية، بما أدى إلى المزيد من الإبطاء، وقد ينتهي الأمر إلى حالة من الكساد كما كان الحال عامي ٢٠١١ و٢٠١٢. وفي السياق نفسه، عانت اليابان من حالة الركود الاقتصادي خلال النصف الأول من العام ٢٠١١ كنتيجة رئيسة

(١) أرقام متوقعة.

للكارثة التي نتجت عن الزلزال الكبير في مارس من العام ٢٠١١. وقد امتدت آثار ذلك إلى العام ٢٠١٢. ومن غير الواضح حتى الآن مآل ومسار العام ٢٠١٣.

خلال هذا المسار، كانت الاقتصادات النامية والاقتصادات المارة بمرحلة التحول هي التي تغذي الاقتصاد الدولي، إلا أن النمو المتوقع لدى تلك الاقتصادات في العام ٢٠١٣ لن يكون أفضل بكثير عن العامين ٢٠١١ و٢٠١٢. وبالرغم من أن الروابط الاقتصادية بين الدول النامية قد زادت، إلا أن تلك الدول ما زالت معرضة للتأثر بالأوضاع الاقتصادية لدى الاقتصادات المتقدمة (كما سبق وأشرنا).

لذلك نرى أن النمو الاقتصادي بدأ في التباطؤ، بصفة ملحوظة لدى أغلب الدول النامية والاقتصادات المارة بمرحلة تحول، منذ الربع الثاني من العام ٢٠١١، فبينما يتوقع أن يظل النمو قوياً لدى الدول الرئيسة منها، خصوصاً الصين والهند، حوالي ٩٪ في الصين و٧،٧٪ في الهند، فإنه من المتوقع أن يعاني كل من الاقتصاد البرازيلي والمكسيكي من معدلات واضحة في التباطؤ الاقتصادي.

أما بالنسبة لمتوسط دخل الفرد الذي تباطأ خلال العامين ٢٠١٠ و٢٠١١ بنسبة ٣،٨٪ و٣،٥٪، فقد حافظ على المستوى نفسه خلال العام ٢٠١٢، ومن المنتظر أن يشهد نمواً أعلى قليلاً في العام ٢٠١٣. ومن المتوقع أيضاً أن يكون الوضع مماثلاً لدى الدول المصنفة على أنها أقل نمواً، وسيكون النمو في أغلب تلك الدول أقل من الطاقة الكامنة في اقتصاداتها.

معدلات نمو الناتج المحلي الاجمالي (بالنسبة المئوية)
في الدول المتقدمة والنامية والمارة بمرحلة التحول والأقل نمواً[١]

الدول / السنة	المتقدمة	النامية	المارة بمرحة التحول	الأقل نمواً
٢٠٠٦	٤،١	٨	٨،٥	٨
٢٠٠٧	٤	٨،٥	٨،٢	٨،٥
٢٠٠٨	١،٤	٥،٥	٥،٥	٧
٢٠٠٩	-٢،٣	٣،٨	-٦	٥،٥
٢٠١٠	٤،٠	٨	٤	٥،٥
٢٠١١	٢،٨	٧،٧	٣،٨	٤،٢
٢٠١٢	٢،٦	٦	٣،٥	٦
٢٠١٣(*)	٣،٢	٦،٥	٣،٥	٦

المصدر: إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية للأمم المتحدة ومشروع لينك.

(١) أرقام متوقعة.

باختصار، إن فشل صانعي السياسات، وخصوصاً لدى كل من الولايات المتحدة وأوروبا، في التعامل مع أزمة البطالة، أو في منع الضائقة الناتجة عن أزمة الديون السيادية، ومنهج الهشاشة المالية من التفاقم، يمثل أكبر خطر يتهدد الاقتصاد الدولي في إطار التوقعات الخاصة للعام ٢٠١٣، خصوصاً وأن المشكلات المسببة ما زالت فاعلة ومؤثرة بظل شلل سياسي وقصور مؤسساتي، مما ينبئ بتزايد احتمالات الوصول إلى حالة الركود الموصوفة.

آراء خبراء في المأزق الأميركي

تتقدم القضايا الاقتصادية المحددة بأزمة الدين والبطالة والضرائب وخفض الميزانية والإنفاق الحكومي، آراء العديد من الكتاب والمفكرين في أبحاثهم التي صدرت خلال العام ٢٠١٢، باعتبارها التحديات التي تواجه الاقتصاد الأميركي، وذلك في محاولة لتقديم حلول للتغلب عليها، ويأتي هذا تماشياً مع حالة القلق الأميركية حول مستقبل الولايات المتحدة كقوة عالمية رائدة.

ويأتي على رأس هذه الكتابات كتاب بول كروجمان – الحائز على جائزة نوبل في الاقتصاد – الذي صدر أخيراً تحت عنوان «انهوا هذا الكساد الآن»، طارحاً فيه أهم الأفكار التي يمكن تبنيها في التعامل مع المشكلات الاقتصادية في الولايات المتحدة. وينطلق الكتاب من أن الاقتصاد الأميركي يواجه حالة كساد واضح، حتى وإن لم يصل إلى الكساد الكبير الذي أصابه في ثلاثينات القرن الماضي. وقد أرجع الإخفاق الأميركي في التعامل مع الأزمة الاقتصادية، التي ضربت الاقتصاد الأميركي منذ منتصف العام ٢٠٠٨، إلى الصراع والشد والجذب بين الجمهوريين والرئيس الأميركي «أوباما»، وهو الصراع الذي يقوض الجهود الأميركية للخروج من الأزمة الاقتصادية، وخصوصاً الجهود التي اتخذتها إدارة «أوباما» بضخ مليارات الدولارات في الاقتصاد الامريكي، وهي خطوة يشيد بها الكاتب، باعتبارها الدواء الناجع لأية أزمة اقتصادية. وأنهى كتابه بنصائح للإدارة الأميركية الجديدة بخفض سعر الفائدة، وأن تقدم الحكومة الفيدرالية الدعم إلى الحكومات المحلية التي تعاني من تداعيات الأزمة المالية، وأخيراً مساعدة أصحاب الرهون العقارية على إعادة جدولة ديونهم، وفقاً للسعر المنخفض حالياً.

وفي كتابه المعنون بـ «الآن أو أبداً: إنقاذ أمريكا من الانهيار الاقتصادي»، يقدم «جيم ديمنت» تفسيراً لسبب التراجع الامريكي على المستوى الاقتصادي، والمتمثل في أن الولايات المتحدة لا تزال على حافة الانهيار المالي، نتيجة للإنفاق الحكومي غير الرشيد، والديون الأميركية، والأزمات المالية المتتابعة. وبالتالي، فهي على شفا كارثة اقتصادية،

ما لم تحقق تغيرا جذرياً في السياسات الحالية. وأكد أن التراجع الاقتصادي الذي تشهده الولايات المتحدة يرجع بالأساس إلى السياسات النقدية المتبعة والتي لا تقع أعباؤها على الديمقراطيين فقط، فالجمهوريون أيضاً مشتركون معهم في الخطأ ذاته، والحل لا يكمن بهزيمة في الانتخابات، أو في تغيير حزب بعينه، وإنما في تغيير السياسات المتبعة.

وقد اتفق معه «جون تايلور» في كتابه المعنون «المبادئ الأولى: خمسة مفاتيح لاستعادة ازدهار أمريكا»، والذي يقدم من خلاله خطة واضحة لبناء مستقبل الولايات المتحدة الاقتصادي، من خلال العودة إلى المبادئ الأساسية التي تأسست عليها الولايات المتحدة لضمان تخطي تحديات الركود الاقتصادي، وعلى رأسها مناقشة مبادئ الحرية السياسية، وسيادة القانون، والاعتماد على الأسواق، وتوفير حوافز قوية لتحقيق النهضة المنشودة.

كذلك، يتفق «تايلور» في كتابه مع معظم الكتابات الأميركية التي ترى أن السياسات التي تم اتباعها إبان الأزمة المالية بنهاية العام ٢٠٠٨ أدت إلى تفاقم سوء الأوضاع الاقتصادية في العام ٢٠٠٩، مؤكداً أن اتباع مبدأ الحرية الاقتصادية هو الكفيل بضمان النهضة الاقتصادية المنشودة، ولكن لا بد من توفير قدر من التنظيم، وتوفير المهارات والتعليم اللازم للعمال لاكتساب المهارات المختلفة لتأمين القدرة على المنافسة. ودلل على ذلك بتجارب ريتشارد نيكسون في التدخل في الأجور والأسعار، والتي اذا تم اتباعها الآن، فقد تسهم في إنقاذ الاقتصاد الأميركي.

وفي كتابه «تحطم الأحمر والأزرق»، يرى «تشارلز جوايت» أن الإنفاق الأميركي غير الضروري هو ما أدى إلى تدمير الثروة الاقتصادية، وأغرق الحكومة في المزيد من الديون، وقاد في النهاية إلى الانخراط في حروب غير معلنة على حساب الشعب وازدهاره. ويخلص إلى أن الحل يكمن في تخلي الحكومة عن الإنفاق الحكومي المفرط وغير الفعال، والسماح للاقتصاد الحر بأداء وظيفته، كما كان مقصوداً منه في الأصل.

عصر الاقتصادات الناشئة

يؤكد فريق آخر من الكتاب الغربيين أن العصر القادم هو عصر نهضة الاقتصادات الناشئة: الصين، والهند، وكوريا الجنوبية في إطار حفاظ تلك الاقتصادات على ثلاثية النمو والنجاح، المتمثلة في: «تشجيع قيم الابتكار والتحفيز والمشاركة». واهتمت تلك الكتابات بالإجابة عن سؤالين مركزيين، مفادهما: «ما هي الآثار المترتبة على تغيير توزيع القوة العالمية من الغرب إلى الشرق، وكيف تتأثر بالواقع الجديد سياسياً؟»، «هل يمكن للصين أن تحتل مركزية دور الولايات المتحدة في إدارة شؤون العالم؟».

وقد أتى على رأس هذه الكتابات كتاب «دارون أسيموجلو»، و«جيمس روبنسون» المعنون بـ«لماذا تفشل الأمم؟: أصول القوة، الرخاء، الفقر»، واللذان يؤكدان من خلاله، بالاستناد إلى خمسة عشر عاماً من البحوث وجمع ودراسة العديد من الأدلة التاريخية، أن تشجيع قيم الابتكار والتحفيز والمشاركة تعد ثلاثية النجاح لأية أمة، وتمكنا من بناء نظرية جديدة في الاقتصاد السياسي، مفادها أن المؤسسات السياسية وكذلك الاقتصادية وراء النجاح الاقتصادي، ولا تعمل إحداهما بمعزل عن الأخرى.

واستمراراً للسياق البحثي نفسه، وفي محاولة لرصد ودراسة أسباب صعود الاقتصادات الناشئة، يأتي كتاب «روشير شارما» المعنون بـ «اختراق الأمم: سعياً نحو المعجزات الاقتصادية القادمة»، حيث حاول من خلاله اكتشاف العوامل الكامنة وراء القوى الاقتصادية الناشئة، مشيراً إلى أن الأسواق الناشئة (البرازيل، روسيا، الهند، الصين، جنوب افريقيا) تستعد للمنافسة بقوة، خاصة أنه بعد مرور ما يقرب من عشرين عاماً على دورها المتواضع في الاقتصاد العالمي، فإنه، وفي غضون عشرين عاماً أخرى من الآن، سوف يتخطى اقتصاد الصين اقتصاد الولايات المتحدة الأميركية ليصبح الاقتصاد الأكبر في العالم، وسوف يحتل الاقتصاد الهندي المرتبة الثالثة في الترتيب الاقتصادي العالمي. ويذكر في كتابه أن دولاً عرفت بأنها من الاقتصادات ذات الدخل المتوسط، مثل المكسيك واندونيسيا وتركيا ونيجيريا، في طريقها للمنافسة وبقوة على المسرح الدولي.

خلاصة القول، يتفق كافة الكتاب الغربيين، وعلى رأسهم الأميركيون، على أن نجاح الأميركي في الخروج من أزمته المالية مرتبط بكبح جماح الحكومة الأميركية في الإنفاق الخارجي، ووضع نهاية للتدخلات الأميركية في الدول الأخرى، قبل أن تلقى الولايات المتحدة المصير نفسه الذي لقيته الامبراطورية الرومانية، وفرنسا بقيادة نابليون، والاتحاد السوفييتي السابق، مؤكدين أن عدم الاستفادة من دروس الماضي والاستمرار في الانفاق الحكومي المتهور على حروب لا طائل منها وغير حكيمة في الوقت ذاته، هو الذي أدى إلى وجود حالة من التلاعب المالي وخفض قيمة الدولار الحقيقية، وهذا ما سوف يقود الأمة الأميركية نحو حافة الخطر الاقتصادي القادم.

وفي موازاة ذلك، فإن الاتجاه نحو تحقيق ونشر قيم التحفيز والابتكار، وضرورة جذب الاستثمارات للدول المختلفة، هو السبيل لتحقيق النمو والازدهار، والانتقال من وهدة الفقر إلى الرخاء والتقدم، وهذا هو الاتجاه الذي يجب أن تتبناه دول الربيع العربي، عند بناء أنظمتها الجديدة.

الاقتصاد الأميركي ينتظر انقاذه:

مع انتهاء الفترة الرئاسية الأولى، وبداية الثانية، لا شيء يضاهي أهمية تأمين الانجازات، فـ«أوباما» كان يعتقد أثناء حملته الرئاسية، أن الاقتصاد الأميركي سينتعش مرة أخرى على مدار الأعوام الأربعة المقبلة. لكن اليوم، وهو يستعيد السلطة، عليه أن يحذر من وجود اعتقاد متزايد لدى الأميركيين بأن هناك نهضة صناعية وشيكة الحدوث. وجل هذا الاعتقاد مبني على الأمل في انتعاش الاقتصاد الأميركي الشاحب اليوم، لا بل المتراجع، وفي عامه الرابع على التوالي، لكن هذا يتطلب تفاؤلاً مبنياً على امكانات وسياسات وليس على اعتقاد.

لماذا افتراض الازدهار الصناعي المقبل؟ يتركز هذا الأمر، على أن الولايات المتحدة على أعتاب كسب مفاجئ للطاقة سيزيد من جاذبيتها كمكان لمباشرة الأعمال فيها، حيث سيتم التقليل من نفقة الطاقة، وبالمقابل تزويد العديد من الصناعات بمخزون أنواع عدة من الإنتاج، وعلى أن هناك احتمالاً بأن تزيد نفقة وجاذبية العمالة في أميركا مقارنة بتضخم الأجور في الصين والاقتصادات في الأسواق الناشئة الأخرى. حيث أنه وطبقاً لشركة بوسطن الاستشارية، يمكن للولايات المتحدة أن تحقق ما بين مليونين إلى خمسة ملايين وظيفة صناعية جديدة ما بين اليوم والعام ٢٠٢٠، ومن شأن هذا أن يعوض ما بين ثلث إلى ثلاثة أرباع ما خسرته في العقد الماضي.

وعلى رأس هذا التوسع، سوق الإسكان الذي بدأ في الصعود أخيراً، ومن المرجح أن يصبح مرة أخرى وراء الزيادة الصافية في النمو الأميركي. وكما قال «روجر التمان» لصحيفة فاينانشيال تايمز: « يمكن لواشنطن أن تدهش الجميع من خلال تفادي الهاوية، وإيجاد صفقة مالية من شأنها أن تشعل الروح الأميركية المتحمسة»[١].

إن معظم ما سبق وقيل قد يكون لا جدال فيه، إلا أنه من الصعب التحمس حيال انتعاش مبني على الكثير من الافتراضات والتحفظات، حتى وإن ثبتت صحة أشد التوقعات تفاؤلاً، فالأمر منوط بواقعية الافتراضات، خاصة وأنها مبنية على أن «الازدهار» سيبنى على أساس التدهور في نفقات وحدة العمالة الأميركية طبقاً لشركة بوسطن الاستشارية، والتي تفترض أنه بحلول العام ٢٠١٦ ستقل الفجوة مع الصين لسبعة سنتات في الساعة فقط، وكذلك تقوم تلك الافتراضات على أن زيادة انتاجية العمالة الأميركية ستلعب دورها أيضاً.

مقابل ذلك، هناك توصيف أميركي لاضمحلال الطبقة الوسطى في أميركا، حيث أن مركز تعداد السكان توصل أخيراً إلى أن سكان البيوت المتوسطة أفقر بـ ٤،٨٪ الآن أكثر

(١) ادوارد لوس، الطاقة تنقذ الاقتصاد الأميركي، واشنطن، الموقع الالكتروني Google على صفحة «مشاكل الاقتصاد الأميركي».

من بداية التعافي في العام ٢٠٠٩. حيث هبط دخل متوسطي الدخل لمستوى عصر ما قبل الانترنت في العام ١٩٩٣، وهكذا فإن كل مكاسب سنوات كلينتون تمت خسارتها. وإضافة إلى ذلك، فإن التقرير الأخير للتنافسية، يظهر أن الولايات المتحدة هبط مستواها بشكل حاد، فقد صنفها المنتدى الاقتصادي العالمي (صاحب التقرير) في العام ٢٠٠٧ بالأولى، لكن وبحلول العام ٢٠١١ هبطت إلى المستوى الخامس، وفي العام ٢٠١٢ هبطت إلى المستوى السابع، والجاني الرئيس في هذا، هو سوء الإدارة وعدم استقرار الاقتصاد الكلي وتدهور البنية التحتية.

وأخيراً يمكن للولايات المتحدة، أن تعتمد على ازدهار مؤكد في مجال الطاقة، وهو قادم بالفعل، أما معظم الباقي فيبدو أنه سيكون إما دعاية أو أملاً بحاجة إلى تدقيق، لذلك كله تشتد الصعوبات وتكبر التحديات أمام أعظم اقتصاد في العالم.

استنتاجاً مما سبق يمكن التأكيد على الآتي:

١- ما يعانيه الاقتصاد الأميركي، هو امتداد للأزمة المالية العالمية وتأثيراتها المتواصلة، رغم مشاريع الانقاذ التي تم اللجوء إليها، ورغم التدابير التي اتخذت عبر الانظمة والتشريعات الناظمة، ويبدو أن سنوات أوباما الأربع الماضية، كانت تزرع للسنوات الأربع القادمة.

٢- تواجه الولايات المتحدة الأميركية تحديات أساسية في الولاية الأوبامية الحالية، وسط ظروف يعيشها الاقتصاد العالمي سمتها الرئيسة الركود، خاصة لجهة أزمة الديون السيادية في منطقة اليورو، والانكماش الذي لا بد وأن يحصل على صعيد الاقتصادات الناشئة رغم مظاهر التفرد التي تعيشها، بخلاف السائد في الأوضاع الاقتصادية العالمية.

٣- إن التحديات المباشرة أمام أوباما، تتطلب صراعاً حاداً مع الكونغرس الأميركي ذي الأغلبية الجمهورية، خاصة لجهة الخروج من المنحدر المالي وزيادة الضرائب وتخفيض الانفاق ورفع سقف الدين العام. والخوف ماثل من تكرار ما حدث في آب/أغسطس ٢٠١١، من تأخير للإنفاق حتى اللحظات الأخيرة، وهناك سيناريوهات متعددة لهذا الأمر، يبقى أفضلها الإتفاق الواضح على التعاطي الايجابي مع المنحدر المالي، قبل أواخر ديسمبر من العام ٢٠١٣، وإلا سينسف بالكامل التصنيف الائتماني الجديد للولايات المتحدة الأميركية.

٤- في مقدمة التحديات، يبرز الدين العام الأميركي، الذي تراكم وحقق في الأشهر الأخيرة معدلات مثيرة للقلق، وذلك من الناحية المطلقة. والسبب الرئيس في هذا النمو هو العجز المتصاعد في الميزانية العامة للولايات المتحدة والذي أخذ منحى خطيراً في الأشهر القليلة السابقة. ففي نيسان/أبريل من العام الماضي تم تحقيق رقمين قياسيين بالنسبة لعجز الميزانية، الأول هو أكبر عجز شهري في تاريخ الولايات المتحدة، والثاني هو تحقيق عجز مستمر ومتواصل لمدة ٤٣ شهراً متصلة متواصلة.

٥- هناك مسح جديد أجري في الولايات المتحدة، نشرته الفايننشال تايمز ٢٠١٢/٩/٢٦، حول مستوى الثقة لدى المستثمرين في أكبر اقتصاد في العالم، بعد أربع سنوات على انهيار ليمان برذرز، حيث قال ٥٥٪ ممن شملهم الاستطلاع إن الاقتصاد حالياً في وضع أسوأ مما كان عليه قبل ثلاث سنوات، وذلك بالنسبة للأعمال الصغيرة والصناعات، وقال ١٨٪ فقط من الذين استطلعت آراؤهم إن الوضع الاقتصادي الراهن أفضل حالاً مما كان عليه قبل ثلاث سنوات، وقال ٤٥٪ من المستطلعين إن الاجراءات التي اتخذتها الإدارة الأميركية والكونغرس عرقلت توسعهم أو تمكنهم من تشغيل عمالة جديدة.

وهكذا يدعو الاستطلاع إلى الاهتمام بصورة أكبر بفكرة تمديد الاعفاءات الضريبية التي اقرتها إدارة الرئيس الأميركي السابق جورج بوش (والمفترض أن تنتهي قريباً).

لذلك كله، يمكن القول إن الاقتصاد الأميركي بحالته الأوبامية الحالية، والتي تحمل رغم السنوات الأربع لولايته الأولى، إرثاً كبيراً من الأزمات، وكذلك من إمكانات الحلول، يحتاج إلى الانتظار لمعرفة ما ستؤول إليه الأمور. ورغم ذلك ستبقى احتمالات التغيير في موازين القوى العالمية هي الأوفر حظاً.

المصادر

١- 1http/www.IraqCD.org.members

٢- «مجلة المال» (باللغة الروسية)، العدد ٢٠، ٢٠١١.

٣- انظر: مقالة الاقتصادي الأميركي جوزيف ستبجلتز «وول ستريت» على: 2http/www. Iraq CD.org.articleSokipnet/print

٤- Department of the treasury congressional 13 budget office.w.h.

٥- تطور الناتج المحلي الاجمالي. انظر: www.google.com

٦- ادوارد لوس، الطاقة تنقذ الاقتصاد الأميركي، واشنطن، انظر: الموقع الالكتروني Google على صفحة «مشاكل الاقتصاد الأميركي».

٧- الاقتصادية الالكترونية – محمد ابراهيم السقا.

٨- الأمم المتحدة، حالة وأفاق اقتصاد العالم ٢٠١٢، الملخص التنفيذي.

٩- بو شهر لزف. ج، أفكار جديدة من اقتصاديين راحلين ___ مقدمة للفكر الاقتصادي الحديث –، تر: نزيه الأفندي، المكتبة الأكاديمية، القاهرة، ١٩٩٥.

١٠- ساموبلسن، الاقتصاد، تر: هشام عبدالله، الأردن، ٢٠٠١.

١١- سموس ل، أميركا غارقة بالديون، اليوم الالكتروني – الاقتصاد العربي والعالمي، موسكو، ٢٠٠٩.